



إضاءات نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت - فبراير 2016
السلسلة الثامنة- العدد 7



الضرورية وضمان تنفيذها من جانب الأجهزة الوطنية على نحو فاعل وشامل. وقد سجلت البلدان التي أطلقت مثل هذه الإستراتيجيات معدلات نمو أعلى في المتوسط في توفير سبل الحصول على الخدمات المالية مقارنة بالبلدان التي لم تطبقها.

ويمكن أن يكون فتح حساب جاري أو إيداع هو نقطة انطلاق نحو تعميم الخدمات المالية بشكل كامل، إذ سيتيح ذلك مسارا إلى مجموعة أوسع نطاقا من الخدمات المالية المقدمة من خلال مؤسسات مالية أكثر قوة وتنوعا. وتشير الشواهد الجديدة إلى أن توفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الحسابات الرسمية من شأنه تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال الهامة.

الشمول المالي FINANCIAL INCLUSION

يتمثل مفهوم الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد. تعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم.

محاور العدد:

- مفهوم الشمول المالي
- أهمية تعزيز الشمول المالي
- دور مجموعة البنك الدولي
- بيانات الشمول المالي ومنهجية جمعها
- معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي
- آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

المصادر:

- دراسة الشمول المالي في دولة الكويت - بنك الكويت الدولي - مايو 2015.
- نشرة مجموعة البنك الدولي - مؤشرات الشمول المالي - أبريل 2015.



ص.ب: 1080 الصفاة - 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
تلفون: +965 22901100 - فاكس: +965 22466430
البريد الإلكتروني: www.kibs.edu.kw - cs@kibs.edu.kw

مَعْهَدُ الدِّرَاسَاتِ المَبْرُفِيَّةِ
INSTITUTE OF BANKING STUDIES



المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

دور مجموعة البنك الدولي

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدف في مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء



الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

• **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

• **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرتهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

• **أتمتة النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من

مفهوم الشمول المالي

تعددت مفاهيم الشمول المالي، ففي حين تعرفها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية، تعرفها دراسات أخرى بتوفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد، أو توفير الخدمات المالية بنوعية جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات، بينما يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر للعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على أن الشمول المالي هو « نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان».

أهمية تعزيز الشمول المالي

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابياً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:

• **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل. كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت



وكذلك غير العرب القادرين على الإجابة على أسئلة المسح باللغة الإنجليزية.

بيانات الشمول المالي لدولة الكويت وللدول العربية

لقد بلغ عدد المؤشرات الرئيسية الإجمالي في جولة عام 2014 من المسح 96 متغيراً رئيسياً، بالإضافة لمؤشرات فرعية ترتبط بكل من هذه المؤشرات، كحساب المؤشر وفقاً للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية الأخرى، ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي 432 متغيراً. ولقد توافرت بيانات 61 مؤشراً عن واقع الشمول المالي في دولة الكويت.



مع توفير قابلية المقارنة الجغرافية والزمنية لجهود الدول في تحسين مستويات الشمول المالي، والتي صدرت في نسختها الأولى في العام 2011 وتم إصدار النسخة الثانية منها في إبريل من عام 2015 لتشمل بيانات عام 2014. تقدم هذه القاعدة مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبطة بأهم الأنشطة المالية كالاقترض والادخار والدفع وإدارة المخاطر المالية.

منهجية جمع بيانات الشمول المالي لمؤشر FINDEX 2014

لقد تم جمع البيانات من خلال مسح يغطي 150 ألف شخص في 143 بلد منها دولة الكويت، وتغطي عينة المسح 97% من سكان العالم، تم اختيار العينة في كل بلد من السكان المدنيين، وبشكل عشوائي، كما تم إجراء المقابلات بشكل شخصي في البلدان التي تقل تغطية الهواتف فيها عن 80% من السكان، وتم تجميع البيانات خلال سنة 2014. ووفقاً لنتائج المؤشر، تصدرت كل من الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج ونيوزيلاند، الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100% من الشمول.

وفي حالة جمع البيانات الخاصة بدولة الكويت فقد تم اختيار 1013 شخصاً للمشاركة في المسح المطلوب، وتم التواصل معهم من خلال الهواتف الأرضية أو الهاتف المحمول، وباللغتين العربية والانجليزية، وشمل المسح كل من الكويتيين والوافدين العرب،



ويمكن لفتح حساب جار أن يمهد الطريق للحصول على مجموعة أوسع نطاقاً وأكثر ملائمة من الخدمات المالية - بما في ذلك خدمات الادخار والائتمان والتأمين - بالإضافة إلى المعاملات وخدمات السداد.

بيانات الشمول المالي ومنهجية جمعها

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية. وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي والمسماة قاعدة بيانات Global Findex هي المصدر الأكثر موضوعية

الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك. وقد أطلق رئيس مجموعة البنك الدولي «جيم كيم» دعوة للعمل بغرض تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020، ويعني ذلك ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي للجميع، مثلاً من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإصلاحات طموحة تقودها البلدان المعنية، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحولات جوهرية في نماذج الأعمال، ومن خلال المبادرات بين القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى التوسع السريع في إمكانيات الحصول على الخدمات المالية.



- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.
- أتمتة الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونياً.
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي.
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.
- وفي هذا السياق، تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع إستراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية وتتيح لها إطاراً لتطبيق الإصلاحات

أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية المرتبطة بها.

- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية رسمية، أو عدم ثقتهم في المؤسسات المالية.

آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

- إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول تركز على أساسين اثنين، أولهما: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما: تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها. وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عدداً من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها:
- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب.
- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.

- المؤشرات المرتبطة بسلوك الأفراد عند الادخار والائتمان.
- مؤشرات المرونة المالية التي تخص قدرة الأفراد على الحصول على أموال في الحالات الطارئة.
- المؤشرات المرتبطة باستخدام الانترنت والهواتف المحمولة عند إجراء العمليات المصرفية.

معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

- توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:
- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية. إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضاً بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملك حساباً مالياً أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب.
- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.
- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو

فيما لم تتوافر بقية المؤشرات لعدة اعتبارات منها المنهجية ومنها المتعلقة بجمع البيانات.

أحدث مؤشرات الشمول المالي في دولة الكويت

بلغ عدد المؤشرات التي تم احتسابها في جولة عام 2014 من مؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت واحداً وستين مؤشراً رئيسياً، استعرضت المؤشرات جوانب الشمول المالي المختلفة التالية:

- المؤشرات الخاصة بامتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية.
- المؤشرات المرتبطة بكيفية وكثافة والحرص من استخدام الحساب المصرفي.
- مؤشرات استخدام الحساب للقيام بعمليات دفع الفواتير بمختلف أنواعها.

